

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع : اقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية
المرجع : - المادة ١٨ من الدستور

- العالدان ١٠١ و ١١٠ من النظام الداخلي لمجلس النواب

نود عكم ربطاً اقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية اعتباراً من ١٨ تشرين الأول ٢٠١٩ ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠٢٠ ضمناً.
ونتمنى عليكم إدراجها على جدول أعمال أول جلسة تشريعية سندأ لأحكام المادة ١١٠ من النظام الداخلي لمجلس النواب، واعتبار ما ورد في الأسباب الموجبة بمثابة المذكورة التي تبرر صفة الاستعجال.

٢٠٢٠/٩/٢ في بيروت

النائب

مكي عاصي

انطوان ساند

أشرف طهاني

فؤاد طهاني

سليمان أبي ربي

Habib

حسين حداد

فؤاد ساند

Habib

روجيه عازار

Roger Azar

Habib

أبراهيم عده

اقتراح قانون معجل مكرر
يرمي إلى
تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية

مادة وحيدة:
أولاً: يعلق حكماً بين تاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٩ وتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٢٠، سريان جميع المهل القانونية والقضائية والعقدية الممنوحة لأشخاص الحيين العام والخاص من أجل ممارسة الحقوق على أنواعها، سواء أكانت هذه المهل شكلية أم إجرائية أو امتد أثرها إلى أساس الحق.

يشمل تعليق المهل المواد الإدارية والمدنية والتجارية والجزائية.
وتعود المهل المذكورة إلى السريان مجدداً بانقضاء مهلة التعليق.

ثانياً: يستثنى من أحكام التعليق:

- ١ - المهل القضائية التي يترك القانون تقديرها للقاضي.
- ٢ - المهل الممنوحة من الإدارة أو المحددة من قبلها بمقتضى سلطتها الاستنسابية.
- ٣ - مهل الإسقاط ومهل مرور الزمن والترك وإخلاء سبيل في القضايا الجزائية على أن تبقى مهل ممارسة الحقوق الشخصية معلقة في جميع هذه القضايا.
- ٤ - المهل المتعلقة بشؤون العائلة من نفقة ووصاية وسوها...

ثالثاً: للفرقاء في الاتفاقيات والعقود أن يتنازلوا عن مفعول التعليقشرط أن يكون التنازل صريحاً وخطياً.

رابعاً: كل حكم مبرم لم يراع فيه تعليق المهل المنصوص عليه في هذا القانون يكون قابلاً لإعادة المحاكمة من تاريخ نفاذ هذا القانون.

خامساً: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

The image shows the bottom portion of the proposed law document, which contains several handwritten signatures and official seals of different government entities. These include the signature of the Minister of Justice (الوزير العامل)، the signature of the Minister of Finance (وزير المال)، the signature of the Minister of Economy (وزير الاقتصاد)، and the signature of the Minister of Trade (وزير التجارة). There are also other signatures and seals of various ministries and departments, such as the Ministry of Interior (الداخلية) and the Ministry of Health (الصحة).

الأسباب الموجبة

شهد لبنان منذ السابع عشر من شهر تشرين الأول ٢٠١٩ أحداثاً استثنائية اتصفت في ظروفها وحيثياتها بالخطيرة، مما حال بفعل القوة القاهرة المتأتية عنها دون تمكن الدولة والمواطنين من ممارسة حقوقهم ضمن المهل المحددة بموجب الأحكام القانونية النافذة.

وفي الحادي والعشرين من شهر شباط ٢٠٢٠ سجل لبنان أول حالة إصابة بفيروس كورونا، ومن ثم تفشي الفيروس في معظم المناطق اللبنانية، مما عطل الحياة العامة في البلاد وأدى إلى إعلان حالة التعبئة العامة منذ حوالي الشهر، ومن المتوقع تمديدها طالما كانت مواجهة الفيروس تقتضي ذلك.

ولما كانت المحافظة على حقوق المواطنين في الظروف الاستثنائية التي يواجهها الوطن تتطلب إجراءات استثنائية، لاسيما تعليق المهل التي قد يؤدي سريانها إلى الحق الضرر بحقوق المواطنين المكفولة دستورياً،

وأسوء بما حصل في مناسبات مشابهة، كان آخرها بموجب القانون الصادر بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠٠٦ حيث علقت المهل القانونية والقضائية والعقدية لمدة خمسة أشهر تقريرياً من جراء عدوان تموز آنذاك،

لذلك،

تم وضع اقتراح القانون المعجل المكرر المرفق الرامي إلى تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية اعتباراً من تاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٩ ولغاية ٣٠ ايلول ٢٠٢٠ ضمناً.

آملين إقراره.

The image shows a large number of handwritten signatures in Arabic, all appearing to be identical or very similar, suggesting they are signatures of a single individual repeated multiple times across the page. The signatures are written in black ink on a white background, with some variations in the way the name is written (e.g., 'الله ي Bless' vs 'الله ي Protect'). The names are likely 'الله ي Bless' or 'الله ي Protect' followed by a date like '٢٠٢٠' or '٣٠ ايلول'.